﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴿٤٦﴾ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [القلم: 46 - 47]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

تَوالي الإنكارات لِقَمْعِ الضَّلالات

لمّا ذكرَ المولى تعالى العِقابَ الأُخرويَّ يومَ القيامة، وربطَ به عذابَ الاستدراجِ في الدُّنيا بمَدِّهم فيها بالأموالِ والبنينَ؛ ليَزدادوا إثمًا وطغيانًا؛ ناسَبَ أنْ يذكُرَ شُبَهًا لهم مَنعَتْهُم من الإيمانِ، ودَعَتْهُم إلى التَّكذيبِ وعدمِ الإذعان[1]، ويحتملُ أنَّه لمّا أنكرَ عِلْمَهم بمُساواةِ أُجورِهم للمُسلمين، واعترضَهُ بالتَّذكيرِ والتَّهديدِ بحالِهم يومَ القيامةِ وما هُم فيه الآنَ مِن استدراجٍ واستمهال؛ عادَ الكلامُ إلى سلسلةِ الإنكاراتِ السّابقةِ بإنكارِ مَوانعَ دفعَتْهُم إلى عدمِ التَّصديقِ والإيقانِ، قال ابن عاشور: "فَإنَّهُ بَعْدَ أنْ نَفَى أنْ تَكونَ لَهُمْ حُجَّةٌ تُؤَيِّدُ صَلاحَ حالِهِمْ، أوْ وعْدٌ لَهُمْ بإعْطاءِ ما يَرْغَبونَ، أوْ أوْلياءُ يَنْصُرونَهُمْ؛ عَطَفَ الكَلامَ إلَى نَفْيِ أنْ يَكونَ عَلَيْهِم ضُرٌّ في إجابَةِ دَعْوَةِ الإسْلامِ؛ استِقْصاءً لِقَطْعِ ما يُحْتَمَلُ مِنَ المَعاذيرِ بافتِراضِ أنَّ الرَّسولَ ﷺ سَأَلَهُمْ أجْرًا عَلَى هَدْيِهِ إيّاهُمْ، فَصَدَّهُمْ عَنْ إجابَتِه ثقلُ غَرْمِ المالِ على نُفوسِهِمْ"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَجْرًا﴾: (أجر) له أصلانِ، فالأوَّلُ: الكِراءُ على العَمَل، والثّاني: جَبرُ العَظمِ الكسير[3]، وأجرَهُ اللّه أجرًا، وآجَرَهُ؛ إذا أثابَهُ، وأجَّرتُ الدّارَ والعبدَ[4]، والأجرُ والأُجْرَة: ما يعودُ من ثوابِ العملِ دُنيويًّا كانَ أو أخرويًّا[5]، والمُرادُ به في الآية: هو الأجرةُ، وما يُقابَلُ بالعمَل.

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 111.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 102.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أجر).
(4) الفيوميّ، المصباح المنير: (أجر).
(5) الرّاغب، المفردات: (أجر).

2) ﴿مَّغْرَمٍ﴾: (غرم) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مُلازمةٍ وملاصقةٍ، من ذلك الغَريمُ، سُمّي غَريمًا لِلُزومِهِ وإلحاحِه[1]، وغَرِمْتُ الدّيَةَ والدَّينَ وغير ذلك، أغرَمُ، (من بابِ تعِب)؛ إذا أدَّيتَهُ غَرْمًا ومَغرَمًا وغرامةً[2]، ورجلٌ مَغرَمٌ: من الغَرم والدَّين[3]، فهو الالتزامُ أوِ التَّعهُّدُ في أداءِ شيءٍ أوْ في عمَلٍ، لم يكُن واجبًا عليه[4]، والمَغرَمُ: مصدرٌ ميميٌّ بمعنى الغَرامة، والمُراد في الآية: الغرامةُ لإسلامِهم وقَبولِهم للدّين، والغرامةُ ثقيلةٌ عليهم.

3) ﴿مُّثْقَلُونَ﴾: (ثقل) أصلٌ واحدٌ يتفرَّعُ منه كلماتٌ مُتقاربة، وهو ضِدُّ الخفَّة[5]، والثَّقَلُ: المَتاع، والجمعُ أثقالٌ، مثلُ: سَبَبٍ وأسباب، والثَّقَلُ: متاعُ المُسافر وحَشَمُه، والثَّقَلان الجِنُّ والإنس، وأثقلَه الشَّيء: أجهدَهُ[6]، والمُرادُ به في الآية: الإجهادُ والتَّعَبُ بالغَرامة.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تفنيدُ الدَّعاوى ونفيُ الحُجَج والقَضايا

أي: بلْ أتَلْتَمِسُ، وتطلبُ منهم على هدايتِكَ لهُم، وإرشادِهم إلى الإيمان أجرًا دنيويًّا وثوابًا ماديًّا، فهم من غرامةِ ذلك مُثقَلونَ؛ لِما يَشقُّ عليهم من بذلِ المال، فيُعرضون عنك، وهل عندَهم عِلمُ الغيبِ، فهم يكتبونَ عنهُ ما يحكمونَ به لأنفُسِهم مِنْ أنَّهم أفضلُ منك، وأنَّهم لا يُعاقبونَ وغيرُ ذلك ممّا يدَّعونَ، واستغنَوا بذلك عن عِلمِك؟ وقيل: المَعنى: أينزلُ عليهم الوحيُ بهذا الَّذي يَحكمون؟ ليس عندَهم شيءٌ مِن ذلك.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (غرم).
(2) الفيوميّ، المصباح المنير: (غرم).
(3) الجوهريّ، الصّحاح: (غرم).
(4) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 7/ 225.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ثقل).
(6) الفيوميّ، المصباح المنير: (ثقل).

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ الوصلِ بـ ﴿أَمْ﴾ والغرضُ مِنها:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ ﴿أَمْ﴾ المُنقطِعة، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا﴾؛ للدَّلالة على الإضرابِ الانتقاليِّ، فـ﴿أَمْ﴾ هنا عاطفةٌ في المَعنى على قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ﴾، أي: بل أتسأل أيُّها الرَّسولُ هؤلاءِ المُكذِّبينَ لك ﴿أَجْرًا﴾، أي: ثوابًا دُنيويًّا، وتلتمسُ منهم مُكافأةً على ما تدعوهُم إليه من الإيمانِ باللّه سُبحانه[1]، فهي بمعنى: بلْ والهمزة، والتَّقديرُ: (بل أتسألهم)، والغَرضُ من الإضرابِ بـ(بل) الانتقالُ إلى: "إبْطالٍ آخَرَ من إبْطالِ مَعاذيرِهِمْ في إعْراضِهم عَنِ استِجابَةِ دَعوَةِ النَّبيِّ ﷺ المُبتَدئ من قَوْلِهِ: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾، إلى قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ﴾"[2]، فـ﴿أَمْ﴾ هنا: "تتضمَّنُ الإضرابَ عن الكلامِ الأوَّل لا على جهةِ الرَّفض له، لكنْ على جهة التَّركِ والإقبالِ على سِواه"[3]، والغَرضُ منَ الاستفهام الإنكارُ على سبيلِ الفَرْضِ والتَّقديرِ؛ إذ لم يصدُرْ منهم ادِّعاءُ ذلك، قال ابن عاشور: "فالاستِفْهامُ الَّذي تُؤْذِنُ بِهِ ﴿أَمْ﴾ استِفهامُ إنْكارٍ؛ لِفَرْضِ أنْ يَكونَ ذَلِكَ مِمّا يُخامِرُ نُفوسَهُمْ فَرْضًا اقْتَضاهُ استِقْراءُ نيّاتهم مِنْ مَواقِعِ الإقْبالِ على دَعْوَةِ الخَيْرِ والرُّشْدِ"[4]، لكنَّ المُبطِلَ يَسعَى لسَبرِ أسبابِ الدَّعوى ويقومُ بإبطالها، فإذا انتفى أنْ يكونَ قد طلبَ منهم أجرًا مقابلَ الدَّعوة والنُّصح؛ تحقَّقتْ دلالتا التَّوبيخِ والتَّقريع، قال ابنُ عطيَّة: "والمرادُ به توبيخُ الكفّار؛ لأنَّه لو سألَهُم أجرًا، فأثقلَهم غُرمُ ذلك؛ لكانَ لهم بعضُ العُذر في إعراضِهم وقرارِهم"[5].

دلالةُ الفعلِ المُضارعِ ﴿تَسْـَٔلُهُمْ﴾ مادَّةً وصيغةً:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ المضارع (تسألُ)، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا﴾؛ للدَّلالة بصيغتِهِ على وقوعِ فعلِ السُّؤال بطريقِ الإنكارِ والنَّفي على جهةِ التَّجدُّدِ الاستمراريِّ، أي:

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 111.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 102.
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 354.
(4) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 3/ 526، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 102.
(5) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 5/ 354، والحنبليّ، فتح الرّحمن: 7/ 136.

تبرئةُ النَّبيِّ المُختار مِن طلَبِ الأجرِ عندَ إبرازِ الأنوار

لا تسألُهم كلَّما دعوتَهُم أجرًا ومالًا مقابلَ النُّصحِ والإرشاد، وللدَّلالة بمادَّتِه؛ لكونهِ متعلِّقًا بالأجر والمال على الطَّلب، أي: لا تطلبُ منهم ذلك، والغرضُ: نفيُ وقوعِ ذلك الطَّلبِ منه ﷺ وإنكارُهُ.

دلالةُ التَّعبيرِ بصيغةِ المبنيِّ للفاعلِ ﴿تَسْـَٔلُهُمْ﴾:

الغَويُّ المُبطِل يَذفعُ الأجرَ للباطلِ المُضلِّل

عبَّر النَّظم الكريمُ بالفعل المضارع بصيغةِ المبنيِّ للفاعلِ خطابًا للنَّبيِّ ﷺ، في قولِه تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا﴾، دونَ صيغةِ المبنيِّ للمفعولِ بالقول: (أم يُسألونَ أجرًا)؛ للدَّلالةِ على "تَسْلِيَةِ قَلْبِ النَّبيِّ ﷺ؛ وذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمّا امْتَنَعوا مِنَ الاسْتِماعِ، واسْتَنْكَفوا مِنَ الاتِّباعِ، صَعُبَ عَلَى النَّبيِّ ﷺ، فَقالَ لَهُ رَبُّهُ: أنْتَ أتَيْتَ بِما عَلَيْكَ، فَلا يَضِيقُ صَدْرُكَ حَيْثُ لَمْ يُؤْمِنوا، فَأنْتَ غَيْرُ مَلوم، وإنَّما كُنْتَ تُلامُ لَوْ كُنْتَ طَلَبْتَ مِنْهُم أجْرًا، فَهَلْ طَلَبْتَ ذَلِكَ، فَأثْقَلَهُمْ؟ لا، فَلا حَرَجَ عَلَيْكَ إذًا، وأنَّهُ لَوْ قالَ: (أمْ يُسْألونَ)؛ لَزِمَ نفي أجْرٍ مُطْلَقًا، ولَيْسَ كَذَلِكَ؛ وذَلِكَ لِأنَّهُمْ كانوا يُشْرِكونَ، ويُطالِبونَ بِالأجْرِ مِنْ رُؤَسائِهِمْ، وأمّا النَّبيُّ ﷺ، فَقالَ لَهُ: أنْتَ لا تَسْألُهُمْ أجْرًا، فَهُمْ لا يَتَّبِعونَكَ، وغَيْرُكَ يَسْألُهُمْ، وهُمْ يُسْألونَ، ويَتَّبِعونَ السّائِلينَ، وهذا غايَةُ الضَّلالِ"[1]، ويمكنُ أنْ يكونَ توجيهُ السُّؤال إلى النَّبيِّ المختار دونَهُم؛ للدَّلالة على صدقِه في الجوابِ والاعتناءِ بشأنِه وتبرئةِ ساحتِه.

سرُّ التَّعبيرِ بـ(أجر) مادَّةً وتنكيرًا:

الدَّعوةُ العَظيمة تَستحِقُّ الأجرَ العَظيم

نكَّرَ النَّظمُ الكريم لفظَ (الأجر)، في قولِه تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا﴾؛ للدَّلالة على التَّعظيم والتَّكثير لذلكَ الأجر؛ بدلالة أنَّه يُثقِلُ كاهلَهم، ولا يبلغُ حدَّ الإثقالِ إلّا ما كانَ كثيرًا فخمًا، وفيهِ إشارةٌ إلى أنَّ ما يدعوهم إليه ممّا يَنبغي أنْ يُؤخذَ عليه الأجرُ العظيمُ؛ لعظمتِه وعِزَّتِه وكمالِه ونَفاستِه، لكنَّه لا يطلبُ، ولا يريدُ الأجرَ عليه، ونبَّه الرّازيُّ إلى دقَّةِ اختيارِ مادَّةِ (الأجر) دونَ المالِ أوْ أيِّ مُقابلٍ آخر،

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 28/ 219.

بقوله: "والَّذي يَظْهَرُ هاهُنا أنَّ ذَلِكَ إشارَةٌ إلَى أنَّ ما يَأْتي بِهِ النَّبيُّ ﷺ فيهِ مَصْلَحَتُهُمْ، وذَلِكَ لِأنَّ الأجْرَ لا يُطْلَبُ إلّا عِنْدَ فِعْلِ شَيءٍ يُفيدُ المَطْلوبُ مِنْهُ الأجْرَ، فَقالَ: أنْتَ أتَيْتَهُمْ بِما لَوْ طَلَبْتَ عَلَيْهِ أجْرًا، وعَلِموا كَمالَ ما في دَعْوَتِكَ مِنَ المَنْفَعَةِ لَهُمْ وبِهِمْ؛ لَأتَوْكَ بِجَميعِ أمْوالِهِمْ، ولَفَدَوْكَ بِأنْفُسِهِمْ، ومَعَ هَذا لا تطلُبُ مِنْهُمْ أجْرًا، ولَوْ قالَ: (شَيْئًا أوْ مالًا)؛ لَما حَصَلَتْ هَذِهِ الفائِدَةُ"[1].

دلالةُ (الفاء) والغرضُ منها:

ثبوتُ افتراضِ السُّؤالِ يَتفرَّعُ عنهُ الإعذار

عطفَ النَّظمُ الكريمُ بـ(الفاءِ) في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾؛ للدَّلالةِ على "التَّفْريعِ والتَّسَبُّبِ، أي: فَيَتَسَبَّبُ على ذَلِكَ أنَّكَ شَقَقْتَ عَلَيْهِم، فَيَكونُ ذَلِكَ اعْتِذارًا مِنْهُمْ عَنْ عَدَمِ قَبولِ ما تَدْعوهُمْ إلَيْهِ[2]، ولَمّا كان الاستفهامُ إنكاريًّا على سبيلِ الفَرْضِ، فالَّذي يتفرَّعُ عليه عدمُ الالتزامِ بأيَّةِ غرامةٍ، أو أداءِ أيِّ مُقابل، وكأنَّه إشارةٌ إلى قياسٍ شَرْطيٍّ مُفادُهُ: لو ثبتَ ثِقلُ كاهلِهم بالغرامةِ؛ لكنتَ قد سألتَهُم الأجر، لكن التّالي باطلٌ، فالمُقدَّمُ مثلُهُ؛ فلا عُذرَ لهُم.

نُكْتَةُ ذِكرِ المُسندِ إليه (هُم) بعدَ الفاءِ:

إفادةُ الانحصارِ في الكلامِ بدلالةِ الفَحوى عندَ ذَوي الأفهام

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالمُسند إليهِ ضميرًا في قولِهِ تعالى: ﴿فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على تخصيصِ الإثقالِ بالغَرامةِ بهم دونَ غَيرهم، وإنَّما أفادَ ذِكرُ المُسندِ إليه مقدَّمًا دلالةَ الانحصار؛ لوقوعِهِ بعدَ (الفاءِ) التَّسبُّبيَّة، التي يترتَّبُ ما بعدَها على ما قبلَها، فيكونُ هذا التَّرتُّبُ دالًّا على اختصاصِ المسندِ بالمسندِ إليه بدلالةِ فحوى الخطاب وسياق الكلام.

دلالةُ الاستعارةِ في ﴿مِّن﴾ والغرضُ منها:

مَنشأُ الغَرامةِ وأثرُها في سببيَّةِ دَفْعِ المَلَامَة

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ﴿مِّن﴾ الجارَّةِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَهُم مِّن

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 28/ 220.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 102.

مَّغۡرَمٖ مُّثۡقَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على الابتداءِ المَجازيِّ؛ إذ يبدأ الثِّقلُ من الغَرامة؛ لينتهيَ إلى كاهلِ المُثقَلِ بها، ولمّا كانت الغرامةُ أمرًا لا يتحقَّقُ الابتداءُ منها، بل يتحقَّقُ الثِّقلُ بسببِ الغرامة، فتكونُ هنالك استعارةٌ تصريحيَّةٌ تبعيَّةٌ؛ إذ شَبَّه السَّببيَّة والتَّعليلَ بالابتداءِ، بجامعِ أنَّ كِلَيهما يبدأان وينشأان عن أمرٍ، ثمَّ حُذِفَ المشبَّهُ، وأُبقيَ المشبَّهُ به، والغرضُ من استعارةِ دالِّ الابتداءِ للتَّعليلِ بيانُ حركةِ السَّبب من الغَرامةِ إلى كاهلِ المُثقَلين بها، قال ابن عاشور: "و﴿مِّن مَّغۡرَمٖ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِـ﴿مُّثۡقَلُونَ﴾، و﴿مِّن﴾ ابتدائيَّةٌ، وهوَ ابتداءٌ مَجازيٌّ بِمَعْنَى التَّعْليلِ"[1].

دلالةُ ﴿مَّغۡرَمٖ﴾ مادَّةً وصيغةً:

المـصـدرُ الميـمـيُّ يدلُّ على الحدثِ بشكلٍ تحقيقيٍّ وتأكيديٍّ

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ المصدرِ الميميِّ ﴿مَّغۡرَمٖ﴾، في قولِه تعالى: ﴿فَهُم مِّن مَّغۡرَمٖ مُّثۡقَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على الغُرْم الَّذي: "يُفْرَضُ عَلَى المَرْءِ أداؤُهُ مِنْ مالِهِ لِغَيْرِ عِوَضٍ ولا جِنايَةٍ"[2]، ويكونُ الثِّقلُ في هذا النَّوع من المالِ المُؤدَّى أثقلَ ما يكون، ومن ثَمَّ يُعدُّ الامتناع عن دفعِه حقًّا مَشروعًا وكرامةً أبيَّةً، لكنَّه لم يَطلُبْ منهم أجرًا البتَّةَ حتّى يَثْقُلَ عليهم الدَّفعُ، فلا عذرَ لهم في القَبولِ والإذعان، وفي المصدرِ الميميِّ يكون الحَدَثُ أقوى تأكيدًا وأعمقَ تحقُّقًا من المصدرِ العاديِّ.

دلالةُ الاستعارتينِ في ﴿مُّثۡقَلُونَ﴾:

الـــواقـــعُ في مَشقَّة مُثقَلٌ لا يَستطيعُ الحَرَكة

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ ﴿مُّثۡقَلُونَ﴾، في قولِه تعالى: ﴿فَهُم مِّن مَّغۡرَمٖ مُّثۡقَلُونَ﴾؛ للدَّلالة بصيغتِه على ذاتٍ وقعَ عليها ثِقلٌ جعلَها متعبةً نتيجةَ تلك المشقَّة، التي أصابَتْها من الغرامةِ التي تدفعُها بلا جِنايةٍ، وبمادَّتِه على اتِّصافه بثقلٍ كبير نتيجةَ تلك الغرامة، مع أنَّ الغرامة لا تُثقلُ صاحبَها، فهنالك استعارةٌ مكنيَّة؛ إذ شبَّه الغرامة بجسمٍ يَثقُلُ حملهُ ورفعُهُ، ثمَّ حذفَهُ، وأبقى من خواصِّه الثِّقل، قال

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 102.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 102.

السَّمين: "ويُستعمَلُ في المعاني، نحو: أثقله الدَّين، والثَّقيلُ: غلبَ في الذَّمِّ، يقولونَ: ثقيلُ الرّوح"[1]، أوْ يكون استعارةً تصريحيَّةً تبعيَّة؛ إذ شبَّه المُصابَ بالمشقَّة أوِ المُشفق، ممّا يخافُ بالحاملِ للثَّقيل بجامعِ المُشابهة بينهما، ثمَّ حذفَ المشبَّهَ، وهو المصابُ بالمشقة، وأبقى المُشبَّه به على سبيلِ الاستعارة التَّصريحيَّةِ التَّبعيَّة، قال ابن عاشور: "والمُثْقَلُ: الَّذي حُمِلَ عَلَيهِ شَيْءٌ ثَقيلٌ، وهوَ هُنا مَجازٌ في الإشفاقِ"[2]، أي: مُشفِقونَ من الغَرامة.

دلالة ﴿أَمْ﴾ والغرض منها:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ﴿أَمْ﴾ المُنقطعةِ مجدَّدًا في قوله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾؛ للدَّلالة على مَعنَيَي: الإضرابِ والاستفهام، والتَّقدير: (بلْ أعندَهُم الغيبُ)، والغرضُ من الإضرابِ أوَّلًا هو الانتقالُ عنِ المفروضِ المُنكَر السّابق دونَ الإبطالِ له إلى إنكارٍ مفروضٍ لاحِق، والغرضُ منه دفعُ مُستندٍ آخرَ يدفَعُهم إلى التَّكذيبِ والصُّدود؛ إذ بعدَ أنْ أبطلَ عُذرهم فيه بوقوعِ الغرامةِ عليهم إنْ آمَنوا، وصدَّقوا؛ كرَّ عليهم بإبطالِ استغنائِهم عمّا فيهِ من عظيمِ الأمر والإخبارِ عن الله، وما يريدُهُ منهم ممّا هو غيبٌ قبلَ مَجيءِ الرَّسول ﷺ، قال الرّازيُّ: "فالنَّبيُّ ﷺ لا يَطْلُبُ مِنْكُمْ أجْرًا، وأنْتُمْ لا تَعْلَمونَ؛ فَلا عذر لَكُمْ؛ لِأنَّ العُذْرَ إمّا في الغَرامَةِ وإمّا في عَدَمِ الحاجَةِ إلَى ما جاءَ بِهِ، ولا غَرامَةَ عَلَيكُم فيهِ ولا غِنًى لَكُمْ عَنْه"[3]، فالغرضُ من الإضراب إبطالُ الاستغناءِ عن هذا الإخبارِ بالغيبِ بما عندَهُم منِ اطِّلاع عليه، قال ابنُ عاشور: "وقَد جاءَتِ الإبْطالاتُ السّالِفَةُ مُتَعَلِّقَةً بِما يُفْرَضُ لَهُمْ مِنَ المَعاذيرِ، الَّتي هيَ مِنْ قَبيلِ مُسْتَنَداتٍ مِنَ المُشاهَداتِ، وانتُقِلَ الآنَ إلَى إبْطالٍ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ، وهوَ

من أسباب التَّكذيب والاتِّهام بالعيب الاستغناءُ بما عندهم من الغيب

(1) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: 1/ 279.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 102.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 28/ 221.

إبْطالُ حُجَّةٍ مَفْروضَةٍ يَسْتَنِدونَ فيها إلَى عِلْمِ شَيْءٍ مِنَ المعلوماتِ المُغَيَّباتِ عَنِ النّاسِ، وهيَ مِمّا استَأثَرَ اللّه بِعِلْمِه، وهوَ المُعَبَّرُ عَنْهُ بِـ﴿ٱلْغَيْبُ﴾، وقَدِ استَقَرَّ عِنْدَ النّاسِ كُلِّهِم أنَّ أُمورَ الغَيْبِ لا يَعْلَمُها إلّا اللّه، أوْ مَن أطْلَعَ مِنْ عِبادِهِ عَلَى بَعْضِها"[1]. والاستفهامُ إنكاريٌّ لما هو مفروضٌ، ومقدَّرٌ صدورُهُ منهم بسببِ التَّكذيب؛ إذ عادةُ المُبطلِ لأمرٍ أنْ يَستقريَ أسبابَ الإنكار والإبطالِ والتَّكذيب، ويعمدَ إلى تفنيدِها وإنكارِ صحَّتِها، ووقوعِها الواحدةَ تلوَ الأُخرى.

دلالةُ النَّفي بطريقِ الاستفهام:

عبَّرَ النَّظم القرآنيُّ عن الإنكارِ والنَّفي في آياتٍ عديدةٍ من السّورة بطريقِ الاستفهامِ الإنكاريِّ، بُدِئَتْ بقوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾؛ لتنتهيَ بقوله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾، والغرضُ من إبرازِ النَّفي بصورةِ الاستفهام؛ ليكونَ دعوةً للعقولِ للتَّفكيرِ في الجوابِ الدّافعِ إلى إدراكِ الصَّواب، وليَحظى المخاطَبُ بمزيدِ الإقناع، وليتأمَّل فيما يذهبُ إليه من دَعاوى وأوهام؛ لعلَّه يرتدعُ عنها بعد ذلك، ويعودُ إلى الإيقانِ والإذعان، وليُظْهِرَ المُنكَرَ والمَنفيَّ بصورةِ المسؤول عنه؛ إلجاءً للخصمِ حتَّى يُقِرَّ بكونِ المفروضِ أوِ المُنكَر غيرَ قابلٍ للإثباتِ أوِ القَبول.

إيرادُ المُنكَرات على أنَّها مُستفهمات لإلجاءِ الخَصْم إلى الإقرارات

دلالةُ التَّعبيرِ بالظَّرفِ (عندَ):

عبَّرَ النَّظم الكريم بالظَّرف (عند) في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾؛ للدَّلالة على الحُضورِ والقُربِ الشَّديد للغيبِ منهم، حتّى كأنَّ الغيب اقتربَ منهُم، وجلسَ عندَهم وفي حَضرتهم، لكنَّه قُربٌ مجازيٌّ؛ إنْ أريدَ بـ﴿ٱلْغَيْبُ﴾ الأخبارُ المتناقلةُ، أو قُربٌ حقيقيٌّ؛ إن أُريد بـ﴿ٱلْغَيْبُ﴾ الكتبُ السَّماويَّةُ الَّتي خُصّوا بها، ويَكتبونها، وفي ذلك تهكُّمٌ بهم واستخفافٌ بمداركِهم؛ إذ عُذرُ التَّكذيبِ الاستغناءُ

عذرُ عدمِ الاستسلام استقرارُ الغَيب عندَ اللِّئام

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 103.

عمّا في الإسلام والقرآنِ من إخبارٍ بالغيب، بحُجَّة استقرارِ الغَيب بشكلٍ قريب منهم، حتّى إنَّهم يَكتبونَهُ، ويُدوِّنونَه، مع أنَّهم في الواقع لا يَملكون شيئًا من الغيبِ، فضلًا عن كونِهم يكتبونَهُ، ويَسطُرونَهُ، وفي ذلك أيضًا تعريضٌ بجهلِهم الكبير وحاجتِهم لما في هذا الغيبِ الَّذي جاءَهم بهِ الرَّسولُ ﷺ، وعدمِ استغنائِهم عنه بما لدَيهِم.

سرُّ تقديمِ شبهِ الجُملة ﴿عِندَهُمُ﴾:

قدَّمَ النَّظم الكريم المُسندَ - وهو شبهُ الجملةِ الواقعةُ خبرًا والمتكوِّنة منَ الظَّرف المتعلِّق بمادَّة الاستقرارِ وجوبًا - على المُسنَد إليه في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾؛ للدَّلالة على الحصر والقَصْر؛ إذِ المُقدمُ على التَّكذيبِ بالغيبِ وإخباراتِ الرَّسول ﷺ بالمُغيَّبات والمُدَّعي للباطل، لا بدَّ أنْ يكونَ مُدَّعيًا في الوقتِ نفسه بانحصارِ الغَيبِ عندَهُ دونَ مَن سِواه، وإلّا كان تكذيبُهُ بذلك باطِلًا؛ إذ يكونُ الغيبُ مُشتركًا بينَهُ وبينَ غيره، فلا مَجالَ للتَّكذيب بغيرِهِ بحُجَّةِ امتلاكِه الغيبَ، لكنْ إنِ ادَّعى حصْرَ الغيبِ فيه؛ سهُلَ عليه التَّكذيبُ بغيره، ولذا قدَّمَ النَّظمُ الظَّرفَ؛ لتقومَ به الحُجَّة للمنكِر، وإن كان في الواقع لا يمتلكُ غيبًا أصلًا، لكنَّه افتراضٌ من أجلِ الإنكار والدَّفع إلى الإقرارِ، قال ابن عاشور: "وتَقْديمُ ﴿عِندَهُمُ﴾ عَلَى المُبْتَدَأ - وهوَ مَعْرِفَةٌ - لإفادَةِ الاخْتِصاص، أي: صارَ عِلْمُ الغَيْبِ عِندَهُمْ لا عِندَ اللّه"[1].

الافـتراضُ من أجـلِ الإنـكـار والـدَّفـعِ إلى الإقرار

دلالةُ التَّعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلْغَيْبُ﴾:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ ﴿ٱلْغَيْبُ﴾ مُعرَّفًا بـ(أل)، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾؛ إمّا للجنسِ الصّادقِ بالاستغراقِ الكلّيِّ، والتَّقديرُ: (بل أعندهم كلُّ أفرادِ الغَيب)؛ حتّى استغنَوا عن الإخبارِ بالغَيب في القُرآن الكريم، فكذَّبوه، أوِ الصّادق بالعهدِ الذِّهنيِّ

الـقُـرآنُ مَـعـدِنُ الـغَـيب، ومُـبرّأٌ من كلِّ عَيْب

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 103.

المُتحقِّق في بعضٍ غيرِ معيَّن داعٍ إلى التَّكذيب، وهو ما ذهبَ إليه الرّازيُّ[1] بقوله: "الألِفُ واللّامُ في ﴿ٱلْغَيْبُ﴾ لِتَعْريفِ ماذا؟ أَلِجِنْسٍ أوْ لِعَهْدٍ؟ نَقولُ: الظّاهِرُ أنَّ المُرادَ نَوْعُ الغَيْبِ، كَما يَقولُ القائِلُ: (اشْتَرِ اللَّحْمَ) يُريدُ بَيانَ الحَقيقَةِ، لا كلَّ لَحْمٍ ولا لَحْمًا مُعَيَّنًا"[2]، والتَّقديرُ: (بل أعندهم بعضٌ مبهَمٌ من الغيبِ) يَستندونَ إليه في تكذيبِهم لإخباراتِ القرآنِ بالغَيب، وإمّا للعهْد العِلْميِّ الصّادقِ باللَّوحِ المَحفوظ – وهو ما ذكرَهُ البيضاويُّ[3] – بحيثُ اطَّلعوا عليه، ويكتبونَ ما فيه، فاستغنَوا عن علْمِ الرَّسول ﷺ وإخبارِهِ بالغيب، وأيًّا ما كانت (أل)؛ فإنَّ الواقع يُكذِّبهم، والحالَ التي هم عليها من الجهلِ لا تصدِّقُهم، وفي ذلك إشعارٌ بأنَّ ما جاء به الرَّسولُ صلَّى اللّه وسلَّم ممّا أطلعه اللّه عليه بالوَحْي غيبٌ عجيبٌ يشتمل على الصِّدق العظيم.

دلالةُ المجازِ المُرسَل في ﴿ٱلْغَيْبُ﴾:

عبَّر النَّظم الكريمُ بلفظِ ﴿ٱلْغَيْبُ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾؛ للدَّلالة على (اللَّوح المحفوظ)؛ بناءً على أنَّ (أل) فيهِ للعَهْدِ العِلْميِّ؛ إذ يُطلقُ الغيبُ في العهد المعلوم بينَ المُتخاطِبين على ذلك اللَّوحِ المَحفوظ الَّذي تُسجَّلُ فيه الأخبارُ الغيبيَّة، وحينَئذٍ يكونُ إطلاقُ ﴿ٱلْغَيْبُ﴾ عليه: "مَجازًا؛ لأنَّه محلُّ المُغيَّبات، فذُكِرَ الحالُّ، وأُريدَ المَحلُّ"[4].

تسميةُ اللَّوح بالغيب مِن تسمية المَحلِّ باسم الحالِّ بلا رَيب

دلالةُ حذفِ المُضافِ في ﴿ٱلْغَيْبُ﴾:

حذفَ النَّظمُ الكريم المضافَ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾؛ سواءٌ فُسِّرَ ﴿ٱلْغَيْبُ﴾ بالمعنى الحقيقيِّ، وهي تلك الحقيقةُ

المبالغةُ في الاطِّلاع تَستلزمُ الاستغناءَ والاقتناع

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 28/ 221.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 28/ 221.
(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 237.
(4) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 249.

المتحقَّقة بما غابَ عن الحِسِّ، أوْ فُسِّرَ باللَّوح المحفوظِ؛ فإنَّ الَّذي عندَهم ليسَ الحقيقةَ نفسَها ولا اللَّوحَ المَحفوظ ذاتَه، بل عِلْمُهما ومَعرفتُهما والاطِّلاعُ عليهما، ولذا قالَ ابنُ عاشور: "والكَلامُ هُنا على حذفِ مُضافٍ، أي: (أعِنْدَهُمْ عِلْمُ الغَيْبِ)، كما قال تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾ [النَّجم: 35]، فالمُرادُ بِقَوْلِه: ﴿عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾: أنَّهُ حَصَلَ في عِلمِهِمْ ومُكْنَتِهِمْ، أي: باطِّلاعِ جَميعِهِمْ عَلَيْه، أوْ بإبلاغِ كُبَرائِهِمْ إلَيْهِم، وتَلَقّيهِم ذَلِكَ مِنْهُم"[1]، والغرضُ من الحذفِ للمُضاف المبالغةُ في الاطِّلاع عليه حتَّى كأنَّه بذاتِه عندَهم.

سرُّ التعبير بـ(الفاء) والغرضُ منها:

عطفَ النَّظمُ الكريم بـ(الفاء) في قولِه تعالى: ﴿فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾؛ للدَّلالة على التفريع والتسبُّب عمّا قبلَه؛ إذ العلمُ بالغيب تتفرَّعُ عليه كتابتُهُ وتدوينُه، فيكون صاحبُهُ مُستغنيًا بما يكتبُهُ عن القرآن الكريم، ومنَ المؤكَّد أنَّ ذلك العلمَ بالغيب الذي يُدوَّن فيه النصُّ على كذبِ القرآن، فهُم يُكذِّبونه؛ بناءً على علم بالغيبِ الَّذي يَكتبونه، ولذا قالَ ابنُ عاشور: "وَمَجيءُ جُمْلَةِ ﴿فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾ متفرِّعةً عَنْ جُمْلَةِ ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾؛ بِناءً عَلَى أنَّ ما في الغَيْبِ مَفْروضٌ كَونَهُ شاهِدًا عَلَى حُكْمِهِمْ لِأنْفُسِهِمُ المُشارِ إلَيْهِ بِقَوْلِه: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾"[2]، ولمّا كان جوابُ الاستفهام الإنكاريِّ قائمًا على عدم معرفتِهم بالغيب وعلمِه؛ ثبتَ أنَّ المتسبَّب عنه غيرُ واقعٍ أصلًا، فيكونُ النظمُ مشيرًا إلى قياس شرطيٍّ مفاده: لو ثبتتْ كتابتُهم؛ ثبتَ اطِّلاعهم على الغيب، لكنَّ التاليَ باطلٌ، فالمُقدَّمُ مثلُهُ.

بطلانُ التّالي يستلزمُ بُطلانَ المقدَّمِ الَّذي هو المنفيُّ

دلالةُ تقديم المُسندِ إليه ﴿فَهُمْ﴾:

قدَّمَ النَّظمُ الكريم المسندَ إليه على الخبرِ الفعليِّ، في قولِه

لا يثبتُ الاستغناء إلّا بعدَ تقرُّرِ الاستقواء

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 103.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 104.

تعالى: ﴿فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾؛ للدَّلالة على تقويةِ الحُكم بتكرُّر الإسنادِ مع إرادةِ الحَصر والاختصاص، فكما اختصَّ عِلمُ الغيب بهم، انحصرَتِ الكتابةُ فيهم، فتكونُ الكتابة منحصرةً فيهم لا تثبتُ لغيرهم، فهو تعريضٌ بأُمّيَّتِهم وجَهْلِهم بالعلوم والصّنائع فضلًا عن علمِ الغيب، واستخفافٌ بعقولِهم التي أقدمَتْ على التَّكذيبِ بالغيب، وهي لا تمتلكُ علمًا به فضلًا عن كتابتِهِ؛ إذ لا يتحقَّقُ الاستغناء إلّا بعدَ الاستقواء.

دلالةُ الجملةِ الاسميَّة ﴿فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾:

إثباتُ الكتابة لـلأُمّـيِّ تجهيلٌ وتهكُّمٌ قويٌّ

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالجملةِ الاسميَّة ذاتِ الخبرِ الفعليِّ، في قولِهِ تعالى: ﴿فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾؛ للدَّلالة على ثبوتِ الكتابة فيهم على سبيلِ الاستقرار والدَّوام، مع كونِ الكتابةِ حاصلةً لهم على سبيلِ التَّجدُّدِ الاستمراريِّ، والغرضُ من دلالتَي الثُّبوت والتَّجدُّد الاستخفافُ بهم والتَّهكُّمُ بأحوالهم؛ إذ هم أُمَّةٌ أمّيَّةٌ جاهلةٌ لا تعرفُ القراءة ولا الكتابة، ولا تُدوِّنُ في الصُّحف الأخبارَ والقوانينَ والأنظمةَ، فكيف يكتبونَ الغيب، ويطَّلعون على علمِهِ؟.

دلالةُ الفعلِ المضارعِ ﴿يَكْتُبُونَ﴾ مادَّةً:

كتابةُ العِلم تدلُّ على قطعيَّةِ الفَهْم

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بالفعلِ المُضارع (يكتبُ)، في قولِهِ تعالى: ﴿فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾؛ للدَّلالة بمادَّتِه إمّا على حدثِ الكتابةِ المعروفِ؛ بأنْ يتلقّوا علْمَ الغيب، فيقوموا بكتابتِهِ وتَدوينِهِ، وهو ما مالَ إليه الرّازيُّ، وبيَّنَ فائدةَ التَّعبيرِ به بقولِهِ: "وإشارَةٌ إلَى أنَّ ما عِنْدَ النَّبيِّ ﷺ مِنْ عِلمِ الغَيْبِ هوَ جازِمٌ بِها، ولَيْسَ كَما يَقولُ المُتَفَرِّسُ: الأمْرُ كَذا وكَذا، فَإنْ قيلَ: اكْتُبْ بِهِ خَطَّكَ أنَّهُ يَكونُ يَمْتَنِعُ، ويَقولُ: أنا لا أدَّعي فيهِ الجَزْمَ والقَطْعَ، ولَكِنْ أذْكُرُهُ كَذا وكَذا على سَبيلِ الظَّنِّ والاسْتِنْباطِ، وإنْ كانَ قاطِعًا يَقولُ: اكْتُبوا هَذا عَنّي، وأثْبِتوا في

الدَّواوين أنَّ في اليَوْم الفُلانيِّ يَقَعُ كَذا وكَذا، فَقَوْلُهُ: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾، يَعْني: هَلْ صاروا في دَرَجَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى استَغْنَوا عَنْهُ، وأعْرَضوا[1]، وإمّا للدَّلالة على الفَرْضِ والتَّعيين، وهو ما ذهبَ إليه ابنُ عاشور بقوله: "ومَعْنَى: ﴿يَكْتُبُونَ﴾ يَفْرِضونَ، ويُعَيِّنونَ، كَقَوْلِهِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَىٰ﴾ [البَقَرَة: 178]، وقولِهِ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النّساء: 24]، أي: فَهُمْ يَفْرِضونَ لِأَنْفُسِهِمْ أنَّ السَّعادَةَ في النُّفورِ مِنْ دَعْوَةِ الإسْلام، ويَفْرِضونَ ذلك على الدَّهْماءِ مِنْ أتْباعِهِمْ"[2]، والَّذي يبدو أنَّ المراد بالكتابة الكتابةُ المعهودةُ التي تكونُ بالقلَم، فهي الَّتي تُناسِبُ العِلمَ الغَيبيَّ المُطَّلعَ عليه؛ إذ أنفَتُهُم من القرآنِ وتكذيبُهم لهُ يكون مُبتنًى على معرفةٍ بالغيبِ وكتابتِهِ؛ فلا حاجةَ لهم حينَئذٍ للقُرآن الكريم، واختار النَّظمُ الكريمُ فعلَ الكتابة هنا دون فعلِ السَّطْر، كما في أوَّل السّورة من قوله: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾؛ للدَّلالة على الفرقِ بينَ كتابتهم للغيبِ وتسطيرِ الملائكةِ أو كَتَبةِ الوحي للقرآن؛ إذِ الكتابةُ تدلُّ على الجمعِ والضَّمِّ بنظامٍ أوْ بلا نِظام، بخلاف السَّطر الَّذي يدلُّ على انتظامِ المكتوب، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ كتابتهم المفروضةَ إنْ وقعتْ؛ فليست بنظامٍ سويٍّ، بخلاف تسطيرِ القرآن فهو مكتوبٌ منظَّمٌ.

نُكْتَةُ تقديمِ الإنكار الأوَّلِ على الثّاني:

المـالُ أكـثرُ تأثيرًا من البديلِ الَّذي يُغني عنهُ كثيرًا

قدَّمَ النَّظم الكريم الإنكارَ الأوَّلَ في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾، على الإنكار الثّاني في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾؛ لأنَّ المانعَ من الإيمانِ بالقرآنِ والدّاعيَ للتَّكذيبِ بهِ على سبيلِ الفَرْض - إنْ كان تعويضًا ماليًّا - أكثرُ تأثيرًا في تحقُّقِه من الاستغناءِ عنه بوجودِ مُغنٍ وبديلٍ يقومُ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 28/ 221.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 104.

مُقامَه؛ إذ النُّفوسُ تتعلَّقُ بالمال والحِرصِ عليه، فيكون تأثيرُهُ في عدمِ الإيمان وداعيتُه للتَّكذيب أعظمَ أثرًا من وجودِ بديلٍ يُغني عنهُ.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الغُرْم والدَّين:

الغرامةُ: أداءُ شيءٍ بسببِ جِنايةٍ تُفضي إلى خسارةٍ، أوْ لزومُ المَرء ما لا يلزمُ عليه سدادُهُ، فهو الالتزامُ أوِ التَّعهُّدُ في أداءِ شيءٍ أوْ في عمَل، لم يكن واجبًا عليه[1]، ويُؤدَّى على سبيلِ التَّعويض والتَّأديب، ولذا يقالُ: غَرِمَ في تِجارتِه؛ إذا خَسِرَ[2]، ويُطلقُ على العَذاب والعِشق أوِ الشَّرِّ اللّازم[3]، بخلاف (الدَّين) فهو أداءُ شيءٍ واجبٍ مقابلَ استدانةٍ، لا بقصدِ التَّعويض أوِ التَّأديب، فلا يكونُ تخسيرًا للدّافع، وإنَّما هو سَدادُ ما بذِمَّتِه من التزام، ومِن ثَمَّ عبَّر عنه النَّظمُ في قولِه: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾، أي: ما سألتَ منهم أجرًا للتَّعليم والتَّربية حتّى يحسَبوه غرامةً لإسلامهم من دونِ استدانةٍ.

الغَرامةُ يُقصَدُ بها التَّعويضُ والتَّأديب والدَّينُ يُقصَدُ بهِ السَّداد

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 7/ 225.
(2) الفيوميّ، المصباح المنير: (غرم).
(3) الأزهري، تهذيب اللّغة: (غرم).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"